

جمهورية "ما تبقى"

يكتبها / صالح بامقيشم

أدى التقسيم الاستعماري لبلاد الشام في أعقاب انهيار الدولة العثمانية إلى بزوغ كيانات جديدة رُسمت خرائطها بحيث تتناغم مع رؤية الغرب الاستعماري ومصالحه.

نشأت دولة لبنان الكبير، وتمّ منح شرق الأردن لأمير هاشمي، أما فلسطين فكان وعد بلفور يقضي بتسليمها للكيان الصهيوني لإقامة دولة على أرضها السليبية. أما ما تبقى من الجغرافيا الشامية فقد أقيمت عليه الدولة السورية الحديثة بكل تنويعاتها وتناقضاتها الصعبة، سواء على الصعيد الطائفي أو العرقي، وكلاهما تمّت إذايته وصهره بقسوة على وقع المشروع القومي العربي.

اليوم نرى سوريا الموجوعة تعيد سيناريو "ما تبقى"، لتكون دولة تتكور على نفسها في ظل غياب الأفق والانفتاح الثقافي والرؤية التي تستوعب كل أشكال التنوع والاختلاف، لتحترض الجميع في إطار دولة واحدة تتسع لهم وتؤمن بحق كل طائفة وعرقية في الوجود.

ها هو الكيان الإسرائيلي يقضم أجزاء من جغرافيا الدولة السورية، ويتجرّأ بشكل بالغ الرعونة على تهديد سيادتها. وفي الجانب الآخر، يضي الأكراد شمالاً في مغامرات أشبه بالانفصالية، ويفعل الدروز الفعل ذاته، لتكون دولة السنة/سوريا هي "ما تبقى"، وكأنّ التاريخ يسخر من الجميع.

أزمة الهوية التي يعاني منها المجتمع السوري يبدأ انفجارها من رغبة الطرف المنتصر في الحرب الأهلية الطاحنة في تكريس فكرة "العربية السنية" كهوية جامعة لسوريا. وقد يتقيل التعددية العروبة كرابطة ثقافية وحضارية، لكن الأطراف التي تمتلك الفاعل الطائفي لن ترضى بالرؤى التي تنبثق من جماعات الإسلام السياسي وفي طليعتها وصف سوريا بـ"السنية".

ربما تكتسب الطوائف المتميزة عناصر وجودها من كونها مكونات محددة جغرافياً وهيأيتها، ومحصورة في مربعات تنطلق منها لإثبات فرائدها وتمايزها، بينما يتوزع السنة في أغلب مناطق سوريا، ولا تلقى مصالحهم غالباً، وليس لهم "مظلومية تاريخية" تجعل تماسكهم يقوم على متبنيات ملموسة.

أصاب الحوار الوطني السوري كثيرين بخيبة الأمل، وبدأ واضحاً أن نظام المرحلة الانتقالية يريد تعددية دينية وطائفية، لكنه لا يتقبل التعددية السياسية، وهذه أهم عقبة غير مريئة حتى الآن. فبدون دولة ديمقراطية تعددية تتيح التعبير عن مصالح كل ألوان الطيف السوري، ستدفع سوريا أثماناً باهظة، ربما أشدّ مما دفعته أثناء خوض غمار الثورة الدامية التي أفضت إلى "ما تبقى" من سكان وأرض وسيادة.

محطات

جمال يتحدث عن تطور وطن

جمال الأفكار الواعدة. جمال الذكاء الاصطناعي. وجمال الإنسان وهو يستكشف، ويتحاور، ويبحث عن آفاق جديدة. ولم يكن جمال في مظهر المكان وحده، بل في عمقه الإنساني؛ فقد جمعت القمة مشهد القرار، والمبتكرين، والباحثين، ورؤاد الأعمال، في مشهد يعكس قدرة الإمارات على استضافة العالم بأفضل صورة، وعلى تحويل اللقاءات إلى محطات تاريخية تعيد تشكيل وعي الحاضر ورؤية المستقبل.

أبوظبي في هذا الحدث لم تظهر تطورها فحسب، بل أكدت للعالم أجمع أن الرقي قيمة راسخة، وأن التقدم ليس مجرد إنجاز تقني، بل هو نمط حياة، وثقافة، والتزام دائم بتحقيق الأفضل. وكل من حضر القمة، أو تابع فعاليات،ها، أدرك أنها ليست مناسبة عابرة، بل تجربة متكاملة تلهم، وتفتح أبواب التفكير. إن قمة بريدج في أبوظبي كانت وما تزال شاهداً حياً على قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة - حفظها الله - على جمع مفردات الجمال والكمال في حدث واحد، وعلى تقديم نموذج عالمي يُعطى للتطور معنى آخر، معنى يليق بوطن يتقدم بثقة، ويقود بروح، ويصنع من كل لحظة قصة نجاح جديدة.

في قلب العاصمة الإماراتية أبوظبي، وتحديداً في رحاب مركز دزا بو ظبي الوطنية للمعارض (أدنيك)، تجلت لوحة مبهره من الإبداع الإنساني في قسمة بريدج أبوظبي، تلك الفعالية التي لم تكن مجرد تجمع عالمي، بل نافذة واسعة تطل منها الإنسانية على مستقبل يزداد تطوراً وتقدماً ورقياً.

منذ اللحظة الأولى لدخول المعرض وافتتاح القمة يخيل للزائر أنه ينتقل إلى عالم تتجسد فيه مفاهيم الكمال والجمال في أدق تفاصيله؛ فهندسة المكان، وتنظيم المسارات، والابتسامات التي ترحب بكل زائر، تعكس روح الإمارات التي اعتادت أن تجعل من كل حدث رسالة، ومن كل رسالة بصمة تبقى في الذاكرة.

كانت القمة بمثابة جسر حضاري يصل بين ثقافات العالم، جسر لا يبنى بالحجارة ولا بالصلب، بل بالفكر، وبالعمل، وبالإيمان العميق بأن المستقبل لا ينتظر المتزددين، بل يفتح أبوابه لمن يمتلك رؤية واضحة وإرادة صلبة. وفي كل زاوية من زوايا أدنيك كان الجمال يتجلى في صور عديدة:

جمال عرض الافتتاح في صور جمالية للماضي والحاضر.

جمال التقنية المتقدمة.

طب الأسنان تنظم فعالية حول مناهضة العنف الإلكتروني ضد المرأة



الصحة والعقيد عبدالناصر السقاف مدير دائرة مكافحة الابتزاز الإلكتروني بوزارة الداخلية وعدد من المسؤولين ذوي العلاقة وعديد الناشطين والمهتمين بقضايا الامن الإلكتروني وجمع كبير من طلاب وطالبات كلية طب الاسنان.

دعما لجمعية المكوفين تقديرا لظهورهم المتميز في الفعالية. حضر الفعالية الدكتور عبدالحليم ضيف الله المدير القطري لمنظمة العون الإنساني للتنمية والدكتورة زينب القيسي مدير عام الإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة

14 أكتوبر / رياض مطر : نظمت كلية طب الاسنان جامعة عدن فعالية توعوية حول مناهضة العنف الإلكتروني ضد المرأة.

وخلال الفعالية أشاد عميد كلية طب الاسنان الدكتور ماجد طوثره بالفعالية معتبرا اقامتها تصب في صالح الامن المجتمعي وعلى وجه الخصوص حماية المرأة من شكل من اشكال العنف الذي أخذ يتسع مداه نحوها مؤخرا، والذي يجب على كل الجهات الرسمية والمجتمعية ان تتضافر جهودها لمحاربته والقضاء عليه.

الفعالية التي تبنيتها منظمة العون الإنساني والتي تأتي في سياق الفعاليات السنوية وألحوقية العالمية الهادفة إلى القضاء على العنف ضد المرأة تخللتها عدد من المحاضرات العلمية التوعوية التي تطرقت إلى طرق الحماية من الابتزاز الإلكتروني والاساليب القانونية للملاحقة مرتكبها.

كما تخلل الفعالية تنظيم المجلسر الطلابي لكلية طب الاسنان طبخا خيريا

طبعة جديدة لكتاب "سيرة قائد" للسكرتير الحربي للدولة القيعطية الحضرمية

تحت عنوان "سيرة قائد"، للسكرتير الحربي للدولة القيعطية الحضرمية، اللواء/ صالح يسلم بن سميدع، من تأليف محمد محفوظ صالح يسلم بن سميدع. يأتي الكتاب ليضيء صفحة مشرقة من تاريخ حضرموت من خلال تناول سيرة أحد رجالاتها البارزين الذين أسهموا بفعالية في البناء المؤسسي العسكري للسلطنة القيعطية، وكان لهم حضور مؤثر في المجالين العسكري والمجتمعي على حد سواء.

تبدأ قصة الكتاب منذ لحظة ولادة اللواء "بن سميدع" في هضبة حضرموت، حيث الأرض الصلبة الواسعة والجبال الشامخة، وتنتهي بمشهد إعدامه المأساوي في مدينة المكلا بساحل حضرموت حيث مجده الحقيقي. وبين البدايات والنهايات، عاش رحلة طويلة ذاق فيها مرارة اليتم ومعاناة البعد عن الأهل والوطن.

لهذا لم يكن اللواء "بن سميدع" نبذة صنعتها الصدفة، بل اجتمعت عوامل متعددة هيأته ليكون من أبرز رجالات حضرموت في عهد السلطنة القيعطية. فقد كان أحد أضلاع مثلث الحكم إلى جانب

عرض/ نبيل غالب صدر مؤخراً عن مكتب وزارة الثقافة بساحل حضرموت، كتاب جديد يُعتبر الإصدار رقم (35) في سلسلة إصداراته،



معين العبيدي تحصد جائزة (توليب السفارة) الهولندية لجهودها في الوساطة والسلام

تركز السيدة العبيدي جهودها بشكل أساسي على قضايا بناء السلام والوساطة في محافظة تعز، حيث قادت عمليات وساطة عدة، منها ما يتعلق بفتح الطرق الرئيسية المغلقة وقضايا تبادل الأسرى والمعتقلين بين طرفي الصراع في اليمن. وهي عضوة في لجنة الوساطة والتفاوض بين طرفي الصراع المسلح في تعز منذ عام 2015، وعضوة في الفريق الوطني للوساطة منذ تأسيسه عام 2021. إضافة إلى مسيرتها الحقوقية التي امتدت من عام 2004 حتى عام 2015 كمحامية في مختلف القضايا، تُعد معين العبيدي أول امرأة منتخبة في مجلس نقابة المحامين بفرع تعز منذ تأسيسها، حيث شغلت منصب مسؤولة لجنة الحقوق والحريات. وهي أيضا مؤسسة لمركز معين للتنمية المجتمعية منذ عام 2010، وعضو في التوافق النسوي للأمن والسلام الذي أسسه مكتب الأمم المتحدة للمرأة في اليمن (UN WOMEN).

كما باركت اللجنة الوطنية للمرأة، بصفتها الجهة الحكومية المعنية بقضايا المرأة في اليمن، للمحامية والناشطة الحقوقية البارزة معين العبيدي بمناسبة فوزها بجائزة "التوليب" لحقوق الإنسان الخاصة من سفارة مملكة هولندا لدى اليمن لعام 2025.

مرشحات لجائزة التوليب العالمية لحقوق الإنسان لعام 2025. وتمنح هذه الجائزة السنوية من قبل الحكومة الهولندية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في عملهم على تعزيز وحماية الحقوق في جميع أنحاء العالم، وتقديمها وزارة الخارجية الهولندية منذ عام 2008.



تعرف معين العبيدي بكونها محامية وناشطة مدنية يمنية بارزة، وهي عضو في الفريق الاستشاري النسوي (TAG) لدى مكتب المبعوث الأممي للأمم المتحدة إلى اليمن. وقد اختارتها هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ضمن قائمة أفضل 100 امرأة مؤثرة وملهمة حول العالم للعام 2022.

أعلنت سفارة مملكة هولندا لدى اليمن عن فوز المحامية والناشطة اليمنية معين سلطان العبيدي بجائزة "توليب السفارة" لعام 2025، وذلك تقديرا لعملها الدؤوب والمتفاني في مجال الوساطة المحلية وحقوق الإنسان والمرأة.

وقالت السفارة في بيانها إن السيدة العبيدي تُعد مثالا يُحتذى به على قدرة النساء وقابليتهن في التواجد الفعال على المستويين المحلي والوطني، وتجسد الشجاعة والأمل والجهد اللامتناهي لإحلال السلام في اليمن لأكثر من عقد من الزمان. وتفخر السفارة بوصول معين العبيدي إلى قائمة أفضل ثلاثة مرشحين/

الحل في الدولة المدنية



أحمد ناصر حميدان

هناك ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا. ما يفرقنا هي اختلافات طائفية ومذهبية ومناطقية، تراكمات صراعات الزمن لتصبح عائقا أمام توافق حقيقي، تعمقت الخصومة حتى أصبحت فجورا وعداء، ووجد من يغذيها، فيحاول كل طرف الهيمنة على الآخر، بل اجتثاث الآخر، ووصفه بالإرهاب، والإرهاب هو التطرف والغلو بالمواقف، واجتثاث الآخر هو إرهاب فكري ونفسي وبدني. كل صراعاتنا تحل بالعنف، والعنف يصدر أدواته، وأدوات العنف تستخدم كل وسائل الخلاف والاختلاف، فتتطرق وتغالي بالمواقف إلى حد العداء والفجور في الخصومة، وهذا ما يغذي دائرة العنف والصراعات والحروب العنيفة، ويدمر التوافق والتعايش والأوطان. ولكي نتجاوز حالة العنف علينا أن نتوافق على شكل دولة توفر كل وسائل الحلول السلمية، مما يحقق استقرارا سياسيا وأمنيا يتيح الفرص لتوفر تنمية اقتصادية واجتماعية وضمان حقوق الأفراد من الانتهكات أو يحفظ كرامتهم، وكرامة وطنهم، وهذا يستدعي بناء شرعية تستمد قوتها من إرادة الشعب، هذا هو شكل وجوه الدولة المدنية.

والدولة المدنية تعني بناء نظام حكم يقوم على سيادة القانون والمواطنة، حرية ومسواة، وحقوق مكفولة، والفصل بين السلطات، الشفافية، المحاسبة، تحقيق التناغم بين مبادئها ومقاصد الشرعية، وهي رؤية لتجاوز حالة الصراع الدامي الذي أصبح اليوم يشكل خطرا أكثر من أي وقت مضى، حيث يبرز اجتثاث الآخر وإنهاء دوره السياسي والاجتماعي كشر، مما يؤدي إلى الانهيار الذي لا يسمح بالاستقرار والأزدهار.

الدولة المدنية تعزز دور الدولة الجامعة المنضبطة بنظام وقانون عادل يضبط إيقاع الحياة، بحيث لا يسمح لهيمنة واستبداد منطقة أو قبيلة أو طائفة أو مذهب على البقية ينافزمهم الحق في الحكم بقوة العنف والسلاح.

ملئنا من الصراعات الدامية التي راكمت حجم الثارات والضغائن، وما زالت تراكم وتحدث شروخا في الوسط الاجتماعي والقبلي والمناطقي، فالغزوات الداخلية هي أخطر من الغزوات الخارجية، لأنها تعزز من الثارات والأحقاد، وتطيل أمد الصراع إلى ما لا تحمد عقباه.

فالدولة المدنية تبني مؤسساتها المدنية والعسكرية وفق شروط الكفاءة واللواء الوطني، مع تحقيق عدالة الفرص بين كل المناطق والفئات الاجتماعية والتوجهات السياسية والعقائدية، بحيث لا يسمح للتسديد والهيمنة على السلطة والثروة.

التخوف من الدولة المدنية هم المتطرفون للمذهب والمنطقة والسلالة، فالتمازج بين النظام والقانون والشرعية ينهي هذا التخوف، مع الأخذ بعين الاعتبار للمشتركات بين كل هؤلاء ليكون الجميع شركاء منضبطين بنظام الدولة وقوانينها، بحيث لا يسمح للأمزجة أن تنصدر القرار وتلغي الآخر، المشتركات التي تجمعنا هي القدرة على أن تجعلنا نتوافق على وطن يسوعب كل أبنائه. في الدولة المدنية السلطة قائمة على القوانين والعدالة، بما يضمن توازن القوى (الشرعية، التنفيذية، القضائية) وخدمة المجتمع، بحيث لا تنحاز لرؤية طرف دون الآخر، بل تدبر التنوع والاختلاف بعقلانية حتى يثرى المجتمع بأفكار النهضة والتجديد لإحداث تنمية فكرية وثقافية وبشرية تستطيع أن ترتقي بالوطن لمصاف الدول المحترمة.

أفراد السلطة في الدولة المدنية هم مجرد موظفين لخدمة الناس، المخل منهم بوظيفته تلك يتعرض للمحاسبة.

في الدولة المدنية نخلصنا من القائد الصنم وما يصرف على راحته من مبالغ طائلة، لنصنع منه أسطورة وأداة قمع، وهذا ما نعاني منه منذ الأزل، هو يرتاح ونحن نتحمل متاعب راحته.